أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ حسام حسن محمود الشعراوى

مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للحاسب الآلي

كينج مريوط- الإسكندرية

أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إختبار أثر فعالية لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وقد اعتمد الباحث على عينة مكونة من 19 شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة 2014-2016 باستخدام تحليل المحتوى. وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من وجود خبرة مالية لدى أعضاء لجنة المراجعة، واستقلال أعضاء لجنة المراجعة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. بينما لم يجد الباحث تأثيراً معنوياً لحجم لجنة المراجعة، ولاستقلال رئيس لجنة المراجعة عن رئيس مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء لجنة المراجعة من ذكور وإناث على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. كما توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة كلما زادت درجة فعالية لجنة المراجعة. ويمكن أن تُمثل نتائج هذه الدراسة أهمية خاصة للهيئات التنظيمية والمساهمين، ومحللي الاستثمار، والمديرين في تقييم مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة في التقارير السنوية، وفي تعزيز دور المتابعة والإشراف في لجان المراجعة.

The effect of an effective audit committee on the level of corporate social responsibility disclosure: An empirical study on firms listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This study examines the influence of audit committee (AC) effectiveness on corporate social responsibility disclosure. The study used a sample of 19 firms of Egyptian listed firms for three year(2014-2016) analyzed using content analysis. The study finds that AC characteristics that include frequency of meetings, committee independence and committee financial expertise have a significant positive influence on the level of (CSRD). However,there is no evidence that AC characteristics such as size,independent chair and gender diversity affect (CSRD)in Egyptian firms.

The study finds that AC effectiveness has a significant positive influence on the level of (CSRD).The findings of this study may be of particular interest to

regulators,shareholders,investment analysts and managers in assessing the level of (CSRD) in annual reports, and in strengthing the monitoring and oversight role of audit committees.

Keywords:Audit committee ;AC Effectiveness ;Corporate Social Responsibility Disclosure.

1- مقدمة

تلعب المعلومات دوراً مهماً في إتخاذ القرارات وتقييم الأداء، والمعرفة بظروف الشركة، وتقييم مصداقية الشركة مع من تتعامل معهم. لذلك يعتبر[1] الإفصاح عن الجوانب المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات والتي من شأنها أن تؤثر على كفاءة، ومصداقية، وتوازن الأسواق، وتحقيق العدالة، والحماية للمستثمرين، وأصحاب المصالح مما يدعم مناخ الاستثمار والاقتصاد ككل. ونظراً لانهيار العديد من الشركات في السنوات الأخيرة، فقد زادت مسئولية هذه الشركات عن الأنشطة الاجتماعية مما جذب انتباه الباحثين نحو الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، حيث تواجه الشركات في الوقت الراهن ضغوطاً ليس فقط لمقابلة الأهداف المالية ولكن أيضا لإدارة مصالح كافة الأطراف (Jamali et al.2008). وقد زاد إهتمام الباحثين والمنظمات في الآونة الأخيرة بالإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركة سواء على المستوى الدولي أو المحلي. **فعلى المستوى الدولي**، تم إصدار عدة معايير للتقرير عن المسئولية الاجتماعية للشركة مثل مبادرة[2] التقارير العالمية (Global Reporting Initative(GRI، حيث يشتمل تقرير المسئولية الاجتماعية وفقاً لهذه المبادرة على ثلاثة أنواع من الإفصاحات، حيث يُمثل النوع الأول منها إفصاحاً عن استراتيجية وملامح الشركة(مثل هيكل الحوكمة داخل الشركة، واستراتيجية الشركة). ويُمثل النوع الثاني إفصاحاً عن أسلوب الإدارة(مثل كيفية معالجة مختلف جوانب المسئولية الاجتماعية)، في حين يُمثل النوع الثالث إفصاحاً عن مؤشرات الأداء (مثل مؤشرات ممارسات العمال، ومؤشرات حقوق الإنسان، ومؤشرات الأداء الاجتماعي). بينما حدد معيار[3] ISO(26000) **سبعة مبادئ** تعتبر أساساً للمسئولية الاجتماعية للشركة. وتتضمن هذه المبادئ المسئولية، والشفافية، والسلوك الأخلاقي، واحترام مصالح كافة الأطراف، واحترام القواعد القوانين، واحترام قواعد السلوك

([1]) عرف دليل الحوكمة المصري(ص35: 2016) الإفصاح بأنه "إتباع سياسة الوضوح لجميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن الشركة ، والتي تهم المستثمرين والأطراف ذات الصلة وكافة أطراف مجتمع الاستثمار، ووضعها في متناول تلك الأطراف بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم إتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة".

([2]) المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) هي منظمة مستقلة ورائدة في إعداد المبادئ التوجيهية لتقارير الإستدامة الخاصة بالشركات منذ عام 1997. وتوفر هذه المنظمة المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة ، ومبادئ لإعداد التقارير، وإفصاحات معيارية،ودليل تطبيق لإعداد تقارير الإستدامة من قبل كافة المنظمات.

([3]) و هو معيار دولي أطلقته المنظمة الدولية للمعايير في 1 نوفمبر 2010 ليقدم توجيهات بخصوص المسئولية الاجتماعية. ويتمثل الهدف منه في المشاركة في عملية التنمية المستدامة العالمية من خلال تشجيع الشركات والمنظمات الأخرى على المشاركة في ممارسة المسئولية الاجتماعية لتحسين هذه الممارسة على عمال هذه الشركات والمنظمات وبيئتها الطبيعية ومجتمعاتها.

الدولي، واحترام حقوق الإنسان. كما حدد المعيار الموضوعات الأساسية للمسئولية الاجتماعية للشركة وهي الحوكمة، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة، وممارسات التشغيل العادلة، وقضايا المستهلك، والتنمية والمشاركة المجتمعية(خليل و إبراهيم 2013).

أما على **المستوى المحلي**، فقد قامت وزارة الاستثمار بمصر بإصدار المؤشر المصري لمسئولية الشركات في مارس 2010 ESG تشجيعاً للشركات للإفصاح عن مجالات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية والبيئية. إذ قام المركز المصري لمسئولية الشركات عام 2010 بالتعاون مع كل من مؤسسة استاندرد أند بور، وكريسيل، وبورصة الأوراق المالية المصرية بإعداد هذا المؤشر لإختيار أفضل الشركات أداءً وفقاً لمعايير المسئولية الاجتماعية، والبيئية، والحوكمة، وذلك من بين أنشط **مائة** شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. ويتم تقييم الشركات المقيدة بالبورصة وفقاً لهذا المؤشر بشكل سنوي حتى يتسنى إختيار أفضل **ثلاثين** شركة[4]. كما أشار دليل الحوكمة المصري (2016) أيضا إلى أدوات الإفصاح المختلفة، حيث يُعد التقرير السنوي أحد أهم أدوات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة. كما يتضمن تقرير مجلس الإدارة كأحد أدوات الإفصاح تقريراً عن مدى إلتزام الشركة بالحوكمة والمسئولية البيئية والاجتماعية. كما يعد تقرير الاستدامة أحد أهم أدوات الإفصاح أيضا، والذي يتضمن إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بالإضافة إلى ذلك يُعد الموقع الإلكتروني للشركة أحد أهم أدوات الإفصاح لإحتوائه على جميع أنواع التقارير السابقة.

أما بالنسبة **للدراسات والبحوث** التى تناولت قضية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة فقد أخذت ثلاثة إتجاهات، حيث يمثل **الإتجاه الأول** أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة (كمتغير مستقل) على عدة متغيرات. إذ تناول العديد من الدراسات أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة على الأداء المالي (e.g., Saleh 2009; Chen et al.2015; Ellili & Nobanee 2017) وتوصل معظمها إلى أن الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة. كما أوضح بعضها أن الشركات التى تفصح عن مسئوليتها الاجتماعية يمكنها جذب الأيدي العاملة الماهرة، مما يحسن الانتاجية والكفاءة التشغيلية للشركة(Roberts & Dowling 2002; Dhaliwal et al. 2012). كما أوضح بعض الدراسات أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال (Cheng et al. 2014; Dhaliwal et al.2014). وقد ركزت دراسات أخرى على نوعية المعلومات المفصح عنها فيما يخص المسئولية الاجتماعية للشركة، حيث أشار بعض هذه الدراسات إلى أن معظم الشركات تفصح عن أنشطتها الاجتماعية الإيجابية ولا تفصح عن أنشطتها الاجتماعية السلبية (Brown & Deegan 1998; Ghazali

(4) تتم عملية التقييم على مرحلتين ، حيث تُقيم الشركات في **المرحلة الأولى** وفقاً لإفصاحها من خلال التقارير السنوية ، والموقع الإلكتروني للشركة ، أو ما تقوم بإرساله من معلومات إلى البورصة في مجالات البيئة والمسئولية الاجتماعية . وفي **المرحلة الثانية** يتم تقييم الممارسات الفعلية للشركة من خلال التحقق من الأخبار المتاحة عن الشركة بوسائل الإعلام أو تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات ، أو من خلال الاتصال بالجهات الحكومية وغير الحكومية لمعرفة أية مخالفات تقوم بها الشركة. وتشمل المجالات المفصح عنها هيكل الملكية ، وحقوق الانسان ، ومعلومات مالية وتشغيلية، ومعلومات عن مجلس الإدارة والإدارة العليا، وأخلاقيات العمل والمسئولية الاجتماعية، وحماية البيئة، وحقوق العاملين، والمجتمع، والعملاء، و المنتج.

(2007. وقد أشار Yaftain et al.,(2013 إلى أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة يوفر معلومات مالية وغير مالية تتعلق بتفاعل الشركة مع بيئتها الطبيعية والاجتماعية سواء كان هذا الإفصاح في صلب التقارير المالية السنوية أو في تقارير منفصلة.

ويمثل **الإتجاه الثاني** من الدراسات دوافع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، حيث اعتبر معظم هذه الدراسات أن تحسين سمعة الإدارة قد يعتبر أهم دافع تسعى من خلاله الإدارة لتحسين صورة الشركة وعلاقتها بكافة أصحاب المصالح (Ball et al.2000; Kabir & Akinnusi 2012). وقد قام خليل وإبراهيم (2013) بتحديد دوافع عديدة للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وهي تحسين المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية، وتعزيز علاقات الموظفين والانتاجية والابتكار، وتحسين العلاقة مع مجتمع الاستثمار، والاستفادة من التخفيضات الضريبة التى يمنحها عدد من دول العالم على التبرعات، وتحسين عملية إتخاذ القرارات الداخلية، وتحقيق وفورات في التكاليف.

ويتناول **الإتجاه الثالث** من الدراسات العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة(كمتغير تابع). وقد ركز معظم هذه الدراسات على أثر آليات حوكمة الشركة(مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، ولجنة المراجعة، ...إلخ) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. فقد ركز معظم هذه الدراسات على أثر **خصائص مجلس الإدارة** (استقلاله، حجمه، اجتماعاته ...إلخ) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة(e.g.,Khan et al.2013 ; Habbash 2016; Ika et al.2017). كما ركز العديد منها على أثر خصائص **هيكل الملكية**(تركيز الملكية، الملكية المؤسساتية، ملكية الإجانب، الملكية الإدارية، ... إلخ) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية Ramadhan; Khan et al.2013 ,e.g.) (Ika et al.2017 ;2014 & . كما تناول عدد آخر أثر **خصائص الشركة** (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي، القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ،....إلخ) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة ,.e.g) .Juhmani 2014; Bani-Khalid et al.2017;Ferchichi & Skanji 2017)

بينما تناول عدد أخر من الدراسات أثر **خصائص لجنة المراجعة** (استقلالها، وحجمها، وخبرتها المالية، ...إلخ) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركة (Appuhami & Tashakor 2017 ;e.g.,Ramadhan 2014). كما ركز عدد قليل الدراسات على **أثر فعالية أحد خصائص لجنة المراجعة** مثل عدد أعضاء لجنة المراجعة، الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، واستقلال لجنة المراجعة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري بصفة عامة أو الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة كأحد جوانب الإفصاح الإختياري (e.g.,Madi et al.2014;Setiany et al.2017). في حين تناول عدد محدود من الدراسات **أثر فعالية لجنة المراجعة** من خلال تكوين مؤشر يشمل عدداً من خصائصها على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة (e.g., Ika et al.2017;Ferchichi & Skanji 2017). ولذلك سيقوم الباحث بمحاولة التركيز على سد هذه الفجوة البحثية وخاصة في مصر. ويمكن للباحث تلخيص ما سبق

إستعراضه من إهتمام الباحثين والهيئات في الآونة الأخيرة بالإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركة سواء على المستوى الدولي أو المحلي بالشكل رقم(1) .

وسيقوم الباحث بالتركيز على **الإتجاه الثالث** من الدراسات والبحوث، والتى تناولت العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. لذا يقوم الباحث بتوضيح أهم الابعاد والعوامل التى تناولتها هذه الدراسات والبحوث بالشكل رقم (2)

شكل رقم (1)

مدى إهتمام الباحثين والدراسات والهيئات بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

المصدر من إعداد الباحث **شكل رقم (2)**

علاقة خصائص حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة

ورغم أهمية دور **لجنة المراجعة** كآلية حوكمة هامة في تحسين عملية الإفصاح بشكل عام والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة بشكل خاص، إلا أن معظم الدراسات قد ركز على إختبار فعالية لجنة المراجعة من خلال خصائصها(حجمها، استقلالها، خبرتها المالية ،... إلخ) كل على حدة دون أخذ أثر تفاعل هذه الخصائص معاً. وبالتالي لم تتل لجنة المراجعة (كأحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات) الإهتمام الكافي كأحد أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وهذا ما سيحاول البحث الحالي تحقيقه من خلال الإجابة على التساؤلات البحثية التالية:

- هل هناك تأثير لخصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة في البيئة المصرية؟
- هل هناك تأثير متساوي لكل خاصية من خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة؟
- ما هو التأثير الإضافي للجنة المراجعة الفعالة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة؟

لذا يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة كل على حدة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. كما يهدف أيضا إلى تحديد أهم خصائص لجنة المراجعة تأثيراً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البيئة المصرية. مع التفرقة بين تأثير كل خاصية من خصائص لجنة المراجعة على حدة وبين تأثير فعالية كل الخصائص مجتمعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

وتنبع **أهمية هذا البحث** من كونه يمثل محاولة لتقديم دليل عملي يسهم في توصيف العلاقة بين لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. كما يحاول هذا البحث لفت انتباه الباحثين في مجال المحاسبة إلى عدم تساوي خصائص لجنة المراجعة من حيث تأثيرها على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. كما تنبع أهمية البحث من إختباره لأثر فعالية لجنة المراجعة في الشركات المصرية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وهو في حدود علم الباحث ما لم تتطرق له البحوث المحاسبية في مصر.

وبالتالى يركز هذا البحث على دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة وفعاليتها على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بالشركات المساهمة المصرية المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركاتESG خلال الفترة من 2014 –2016. ويخرج عن نطاق هذا البحث الشركات المالية لما لها من طبيعة خاصة، نظراً لخضوعها لقواعد وإجراءات قانونية ونظامية وآليات حوكمة مختلفة. بالإضافة إلى ما سبق، فإن قابلية النتائج التى سيصل إليها الباحث للتعميم تكون مشروطة بقيود الدراسة التطبيقية.

ولتحقيق هدف البحث سيتم تقسيم ما تبقى منه إلى ثلاثة أقسام.إذ يتم في **القسم الثاني** تناول الإطار النظري للبحث واشتقاق فروضه،وذلك باستعراض خصائص لجنة المراجعة، والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، والدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة البحث، ومن ثم اشتقاق فروض البحث. أما **القسم الثالث،** فيتناول الدراسة التطبيقية من خلال عرض مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر البيانات، وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب والنماذج الإحصائية المستخدمة، ونتائج إختبار فروض البحث. ويتناول **القسم الربع** والأخير خلاصة البحث وتوصياته.

2- الإطار النظري للبحث واشتقاق فروضه

تُعد لجنة المراجعة أحد أهم الآليات الداخلية للحوكمة، حيث أنها تساعد مجلس الإدارة في العديد من الأمور لعل منها دراسة كل من نظام الرقابة الداخلية بالشركة، والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والسياسات المحاسبية المستخدمة، والخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية وغير ذلك من المهام، ثم عرض تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها لمجلس إدارة الشركة(دليل الحوكمة المصري 2016). بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود لجنة مراجعة فعالة يساعد على تحسين جودة التقارير المالية بما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وكافة أصحاب المصالح. وبالتالي فإن وجود لجنة مراجعة فعالة يعزز ويدعم ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مدى مصداقية وموضوعية التقارير المالية، وذلك من خلال تحسين ممارسات الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركة.

وقد تعرض العديد من النظريات إلى أهمية الإفصاح، حيث ركزت **نظرية الوكالة** (Jensen & Meckling, 1976) على تعارض المصالح بين حملة الأسهم والإدارة. فوفقاً لهذه النظرية تنشأ مشكلات الوكالة نتيجة عدم فعالية واكتمال المعلومات، وبالتالي فإن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة يعتبر أداة لتخفيض هذه المشكلات وتحسين الشفافية في الشركة. ويمكن القول بأنه قد تم تكوين لجنة المراجعة بشكل أساسي لحل مشكلات الوكالة(Setiany et al.,2017). وتتعرض نظرية **عدم تماثل المعلومات** (Myers & Majluf,1984) للقرارات المالية والاستثمارية للشركة عندما يوجد لدى الشركات معلومات لا تتوافر للمستثمرين. وبالتالي فإن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة يعتبر أداة لتخفيض عدم تماثل المعلومات فيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية للشركة. كما تتناول **نظرية أصحاب المصالح** (Freeman,1994) واجبات ومسئوليات الشركة تجاه حملة الأسهم، لذا يجب عليها الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية للحفاظ على العلاقة الجيدة مع أصحاب المصالح. أما **نظرية الشرعية** (Gray et al.,1995) تشير إلى أن هناك تعاقداً ضمنياً بين الشركة والمجتمع، وبالتالي لابد أن تفصح الشركة عن أنشطتها الاجتماعية لتاكيد مدى إلتزامها بالقيم المجتمعية.

ومن ناحية آخرى، فقد تناول العديد من الدراسات العلاقة بين لجنة المراجعة كأحد الآليات الداخلية للحوكمة والإفصاح كأحد أهم الأركان الأساسية للحوكمة. إذ قام العديد من الدراسات بإختبار العلاقة السابقة، حيث ركز معظم هذه الدراسات على أثر خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة، استقلالها، الخبرة المالية للجنة،

... إلخ) على مستوى الإفصاح الإختياري مثل الإفصاح عن رأس المال الفكري والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات (e.g.,Kelton & Yang 2008;Li et al.2012; Appuhami & Tashakor 2017). بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود لجنة مراجعة فعالة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين جودة الإفصاح عن بعض الجوانب مثل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. ويري Karamanou & Vafeas(2005) أن لجنة المراجعة منوطة بالمساعدة في إتخاذ القرارات من خلال قيامها بدورها في متابعة عملية إعداد التقارير المالية وغير المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات. وقد أوضح Appuhami & Tashakor(2017) أن الدور التقليدي للجنة المراجعة قد ركز على الإفصاح المالي الإلزامي بينما زاد هذا الدور مع تزايد الضغوط من قبل أصحاب المصالح على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وخاصة عقب الانهيارات المالية الأخيرة مثل انهيار شركتي WorldComو Enron في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أدى تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، والذي يهدف إلى تحسين جودة وشفافية التقارير المالية إلى توسيع دور لجان المراجعة للإشراف والمتابعة لكل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري والذي يتضمن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

وقد أشار بعض هذه الدراسات إلى أن تبنى IFRS يمكن أن يشجع الشركات على أن يكون لديها آليات حوكمة فعالة مثل وجود لجنة مراجعة تساعد على تحسين جودة وشفافية تقارير الشركة ;Verrist et al.2013) Li & Yang 2015). كما أوضح بعض هذه الدراسات أن تعقيد المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS يمكن أن يؤدي إلى ضغط أصحاب المصالح على لجنة المراجعة للقيام بدور أوسع بما يضمن لهم أن تقوم الشركة بمسئولياتها الاجتماعية والبيئية في الأجل الطويل(Jamali et al.2008; Kolk & Pinkse 2010). وفي ظل وجود نظم الحوكمة فإن الشركات تكون أكثر عرضة للمساءلة ليس فقط عن ارتباطها بالمسئولية الاجتماعية للشركة ولكن أيضا بالإفصاح عنها(Jamali et al.2008; Choi et al.2013). ويمكن تناول خصائص لجنة المراجعة وعلاقتها بمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة بشئ من التفصيل من خلال التعرض لكل حجم لجنة المراجعة، وتكرار اجتماعاتها، واستقلال أعضائها، واستقلال رئيسها، والخبرة المالية لأعضائها، وتنوع الجنس بين أعضائها، وذلك على النحو التالي:

2- 1 حجم لجنة المراجعة

يُعبر حجم لجنة المراجعة عن عدد أعضائها. وقد نص دليل الحوكمة المصري (2016) على أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل، وذلك لضمان توافر الخبرة الكافية لمتابعة إعداد التقارير المالية مثل التقرير عن المسئولية الاجتماعية. فيرى بعض الكتاب أن كبر حجم لجنة المراجعة يحقق القوة والتنوع في الخبرات ووجهات النظر بما يؤدي إلى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية(e.g.,Bedard et al.2004;Setiany et al.2017). ومن ناحية أخرى، فإن كبر حجم لجنة المراجعة يمكن أن يؤدي إلى تكاليف إضافية تنتج عن ضعف الاتصال، والتنسيق والرقابة (Jensen 1993).كما أشار بعض الدراسات إلى أن كبر حجم لجنة المراجعة يؤدي إلى نشأة مشكلة التواكل Free rider

والتخبط في المسئوليات مما يحد من ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة(Li et al. 2012).
يتضح مما سبق أن الشركات يجب أن تأخذ في اعتبارها كلا من التكاليف الإضافية والمنافع المرتبطة بحجم لجنة المراجعة لتحسين عملية الإفصاح، حيث يختلف حجم لجنة المراجعة من شركة لأخرى اعتماداً على عدة عوامل مثل حجم الشركة وطبيعة عمليات الشركة. ويرى البعض أن حجم لجنة المراجعة لا يجب أن يزيد عن خمسة أعضاء، أو ستة أعضاء(Appuhami & Tashakor 2017) .

وقد تناول عدد من الدراسات العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وقد توصلت إلى نتائج متباينة. فقد توصل Li et al.,(2012) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة وعملية الإفصاح عن رأس المال الفكري. كما توصل البعض إلى أن حجم لجنة المراجعة يرتبط إيجابياً بجودة التقارير المالية والمقاسة بمدى وجود إدارة الأرباح كمقياس عكسي لها (Yang & Krishnan 2005; Cornett et al. 2009). كما توصل Madi et al.,(2014) أيضا إلى أن حجم لجنة المراجعة يؤثر إيجابياً على مستوى الإفصاح الإختياري للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الماليزية. كما وجد Appuhami & Tashakor(2017) أن هناك تأثيراً إيجابياً لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الإسترالية، حيث تزيد فعالية لجنة المراجعة التى تتكون من عدد كبير من الأعضاء في دراسة ومتابعة التقارير المالية مما يساعد على تحسين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

ومن ناحية آخرى، لم يتوصل بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الإختياري(Mangena & Pike 2005)، أو جودة التقارير المالية (Bedard et al.2004). كما لم يجد Ramahan(2014) تأثيراً لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح الإختياري للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية البحرينية. ويرى الباحث أن حجم لجنة المراجعة من أهم خصائص لجنة المراجعة التى تساهم في فعاليتها من خلال زيادة إمكانية الإشراف والمتابعة في الشركة، من خلال تقسيم وتوزيع المهام بين أعضاء اللجنة، وبالتالي أداء مهامهم في توقيت مناسب مما يحسن من عملية الإفصاح بصفة عامة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بصفة خاصة. وبالتالي يمكن إشتقاق الفرض الأول من البحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الأول: يؤثر حجم لجنة المراجعة إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

2- 2 تكرار اجتماعات لجنة المراجعة

يشير تكرار اجتماعات لجنة المراجعة إلى عدد الاجتماعات التى تعقدها لجنة المراجعة في كل عام. إذ ينص دليل الحوكمة المصري(2016) على أن لجنة المراجعة يجب أن تجتمع مرة واحدة كل ثلاثة شهور، ويكون اجتماعها صحيحاً بحضور نصف عدد أعضائها أو الحد الأدنى من تشكيلها وهو ثلاثة أعضاء. وقد أشار معهد التقارير المالية بالمملكة المتحدة Financial Reporting Council إلى أن الاجتماعات الرسمية للجنة المراجعة هي لب عملها ولا بد من توافر الوقت الكافي لها لتتمكن من نقاش كافة المهام الموكلة إليها بشكل

تفصيلي. وعلى الرغم من عدم وجود إتفاق على العدد الأمثل لاجتماعات اللجنة، فقد أشار بعض مكاتب المراجعة الدولية مثل Price water house و KPMG إلى أن الحد الأدنى يجب أن يكون من ثلاثة إلى أربعة اجتماعات سنوياً(Appuhami & Tashakor 2017) . وبالتالي فإن لجان المراجعة التى تجتمع بشكل متكرر كل عام تكون أكثر إمكانية للتركيز على المشكلات والمعوقات التى تضمن إمكانية الاعتماد وتحسين عملية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وذلك نظراً للتفاعل بين أعضاء لجنة المراجعة وبعضهم البعض مما يجعلهم أكثر إلماماً بعملية الإفصاح عن كافة أنشطة المسئولية الاجتماعية في الشركة.

وقد أوضح(2005)Karamanou & Vafea أن تكرار اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة يسمح للمديرين بمزيد من الوقت للقيام بدورهم الرقابي والإشرافي بفعالية مما يؤدي إلى تحسين عملية الإفصاح وخاصة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وقد أتفقت الدراسة السابقة مع (2004),.Abbott et al في أن الاجتماعات المتكررة للجنة المراجعة تمكن أعضاء اللجنة من معالجة قضايا الإفصاح المرتبطة بكل من المحاسبة والمراجعة، والمسئولية الاجتماعية للشركة. وقد توصل العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح سواء أكان إفصاحاً مالياً أو غير مالي. إذ توصل (2012),.Li et al إلى وجود علاقة ايجابية بين تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. كما توصل (2008)Kelton & Yang إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر إيجابياً على الإفصاح المالي عبر الإنترنت في الشركات الأمريكية. وتوصلت دراسة (2007)Pucheta-Martinez & De Fuentes أيضا إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر إيجابياً على مستوى الإفصاح المالي في الشركات الأسبانية. كما توصل (2017)Appuhami & Tashakor إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يؤدي إلى التركيز على المشكلات والمعوقات مما يحسن من مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. من ناحية أخرى لم يتوصل (2014),.Madi et al إلى وجود تأثير لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على الإفصاح الإختياري للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الماليزية.

يتضح مما سبق، أن اجتماعات لجنة المراجعة بشكل متكرر ومستمر يساعد أعضائها على التواصل والتفاعل والتعرف أولا بأول على المشكلات التى تواجه كافة الأطراف بما يساعد على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتقليل عملية إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية بصفة عامة وجودة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة بصفة خاصة. بالإضافة إلى ذلك يؤدي تكرار هذه الاجتماعات إلى الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها، ودراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها مما ينعكس على عملية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثاني من البحث في صورته البديلة كما يلي.

الفرض الثاني: يؤثر تكرار اجتماعات لجنة المراجعة إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

2- 3 استقلال لجنة المراجعة

يرتبط استقلال لجنة المراجعة بنسبة المديرين المستقلين من خارج الشركة في لجنة المراجعة. ووفقاً لدليل الحوكمة المصري(2016) فإن لجنة المراجعة يجب أن تتكون فقط من مديرين غير تنفيذين وأن يكون أغلب أعضائها مستقلين. ويعد استقلال أعضاء لجنة المراجعة مهماً لمتابعة تصرفات الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح سواء أكان مالياً أو غير مالي. وقد أوضح Pucheta-Martinez & De Fuentes(2007) أن لجنة المراجعة المكونة من أعضاء مستقلين ومن خارج الشركة تؤدي إلى زيادة مستوى المساءلة والشفافية في هذه الشركات. كما توصل العديد من الدراسات إلى أن لجان المراجعة ذات الأغلبية من المستقلين تكون فعالة في إعطاء مصداقية للإفصاحات المالية وغير المالية مثل المسئولية الاجتماعية، وذلك نظراً لتحرر قرارات أعضاء اللجنة من أى تأثير تمارسه الإدارة (Mangena & Pike 2005 ; Pucheta-Martinez & De Fuentes 2007). كما أن لجان المراجعة المستقلة يمكن أن تتخذ قرارات مستقلة لتحسين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة بدون تلاعب في الأرباح (Appuhami & Tashakor 2017).

وبالنسبة للدراسات التى تناولت العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، فإنها قد توصلت إلى نتائج متباينة. فلم يجد Li et al.,(2012) دليلاً يدعم العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري. كما فشل Yang & Krishnan(2005) في إيجاد دليلاً على وجود علاقة ايجابية بين استقلال لجنة المراجعة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. كما لم يتوصل Ramahan(2014) إلى وجود تأثير لاستقلال لجنة المراجعة على الإفصاح الإختياري للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية البحرينية.

من ناحية أخرى، توصل Mangena & Tauringana(2007) إلى وجود علاقة ايجابية بين استقلال لجنة المراجعة والإفصاح الإختياري في الشركات البريطانية. وقد اتفق Madi et al.,(2014) و Appuhami & Tashakor(2017) مع الدراسة السابقة ولكن بالتطبيق على الشركات الماليزية والإسترالية على التوالي، حيث أن وجود أعضاء مستقلين في لجنة المراجعة يزيد من فعاليتهم في متابعة الإدارة بما يؤدي إلى زيادة مصداقية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في هذه الشركات.

ويرى الباحث أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة يكون ذو تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، ويرجع ذلك إلى أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة بعكس الإفصاحات الأخرى غير محكوم بلوائح وتشريعات مما يتيح الفرصة للمديرين الانتهازيين بزيادة عدم تماثل المعلومات فيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية. وبالتالي يمكن لأعضاء لجنة المراجعة المستقلين حماية أصحاب المصالح من السلوك الانتهازي للإدارة من خلال تحسين فعالية عملية المتابعة والرقابة. وبالتالي يمكن إشتقاق الفرض الثالث من البحث في صورته البديلة كما يلي :

الفرض الثالث: يؤثر استقلال لجنة المراجعة إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

2- 4 استقلال رئيس لجنة المراجعة

يمكن لرئيس لجنة المراجعة أن يلعب دوراً مهماً في تحسين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. فوفقاً لدليل الحوكمة المصري(2016) فإن رئيس لجنة المراجعة يجب أن يكون مستقلاً عن رئيس مجلس الإدارة . ونتيجة لأهمية هذا الدور فإن هذه الخاصية إلزامية في بعض الدول مثل إستراليا وفقا للقانون الإستراليASX الصادر عام 2014 وخاصة بالنسبة لل300 شركة المدرجة في بورصة الأوراق المالية الإسترالية (Appuhami & Tashakor 2017). ويرى (2017) Appuhami & Tashakorأن رئيس لجنة المراجعة المستقل في دوره عن رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذى العام يكون لديه وقت كافي وجهد واستقلال لبناء أحكام وقرارات ذات استقلالية ومطلوبة لتقديم توصيات ذات قيمة لمجلس الإدارة بما يحسن الإفصاحات المالية وغير المالية مثل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. كما أن انفصال وظيفة رئيس لجنة المراجعة عن رئيس مجلس الإدارة يكون دافعاً لأعضاء لجنة المراجعة لتعزيز أنشطة المتابعة وممارسات الحوكمة، وبالتبعية مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة (Garcia-Sanchez et al.2012).

وقد أوضح (2012),.Aldamen et al أن رئيس لجنة المراجعة يجب أن يكون مستقلاً لأن دوره محوري، حيث يشمل إدارة أجندة اجتماعات لجنة المراجعة والتنسيق مع المراجع الخارجي مما يؤثر بطبيعة الحال على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية. بينما توصل (2001)Beasly & Saltrio إلى أن وجود رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذى في لجنة المراجعة يكون له تأثير سلبي على فعالية لجنة المراجعة ودورها في المتابعة. كما لم يتوصل (2017)Appuhami & Tashakor إلى وجود تأثير معنوي لاستقلال رئيس لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الإسترالية. ويرى الباحث أن رئيس لجنة المراجعة هو المحور الرئيسي لأعمال لجنة المراجعة من خلال إداراته لاجتماعات اللجنة وتحديد أولويات العمل وتنسيقه مع كل الأطراف داخل وخارج المنشأة سواء مع مجلس إدارة الشركة أو المراجع الداخلي من ناحية أو المراجع الخارجي من خارج الشركة من ناحية آخرى. وبالتالي لابد أن يكون هذا الرئيس مستقلاً عن كل هذه الأطراف حتى يتمكن من أداء مهامه بشكل مستقل وبدون أية ضغوط سواء في الظاهر أو في الواقع. وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الرابع من البحث في صورته البديلة كما يلي:

الفرض الرابع: يؤثر استقلال رئيس لجنة المراجعة إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

2- 5 الخبرة المالية للجنة المراجعة

تعتمد الخبرة المالية للجنة المراجعة على نسبة الأعضاء ذوي الخبرة المالية أو المحاسبية في اللجنة. وطبقاً لدليل الحوكمة المصري(2016) يجب أن تتضمن لجنة المراجعة عضواً واحداً على الأقل ذو مؤهلات

وخبرات محاسبية أو مالية للقيام بدورها بفعالية. إذ تكون مقدرة أعضاء لجنة المراجعة الذين ليس لديهم خبرة مالية أو محاسبية أقل على اكتشاف المشكلات المالية أو المحاسبية في التقارير المالية (Agrawal & Chadh 2005). وقد أشار Mangena & Tauringana(2007) إلى أن أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة المالية يدركون ويتفهمون آثار ممارسات إعداد التقارير المالية بشكل عام ومدى الإلتزام بأفضل الممارسات بشكل خاص. وقد بين Li et al.,(2012) أن أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة المالية يكونوا في وضع أفضل لفهم آثار سوق رأس المال بما يوفر الإفصاحات الإختيارية مثل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة والإفصاح عن رأس المال الفكري. كما توقع Appuhami & Tashakor(2017) أن أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة المالية أكثر إمكانية لتحسين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة بالاعتماد على معرفتهم بسوق رأس المال. إذ يمكن لأعضاء لجنة المراجعة في هذه الحالة استخدام معرفتهم في تحديد مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة في التقارير المالية السنوية ، ولكن لم يتحقق هذا عند إختبار هذه العلاقة عملياً على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الإسترالية.

وقد بين بعض الدراسات أن تعيين أعضاء ذوي خبرة مالية في لجنة المراجعة يؤثر إيجابياً على رد فعل المشاركين في السوق (Defond & Francis 2005;Bedard et al,2008) . وقد توصل العديد من الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. فقد توصل Mangena & Pike(2005) إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. كما توصل Kelton & Yang(2008) إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة ترتبط بزيادة إفصاح الشركات عن تقاريرها السنوية عبر الإنترنت.

من ناحية أخرى، لم يتوصل Madi et al.,(2014) إلى وجود تأثير معنوي لوجود خبرة مالية لأعضاء لجنة المراجعة على الإفصاح الإختياري. كما لم يتوصل Appuhami & Tashakor(2017) إلى وجود تأثير للخبرة المالية للجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، حيث بررت الدراسة ذلك بأن أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية ربما يركزون على الأحداث المالية بدلا من التركيز على أنشطة المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها. ويرى الباحث أن الخبرة المالية أو المحاسبية لدى أكثر من عضو في لجنة المراجعة من أهم الخصائص المطلوبة في أى لجنة مراجعة، وذلك نظراً لأهمية دور لجنة المراجعة في كل ما يتعلق بالنواحي المالية. فطبقاً لدليل الحوكمة المصري من أهم مهام لجنة المراجعة هي دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة. كما تقوم اللجنة بتقديم التوصية بالموافقة على قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية غير مراجعة الحسابات، والتوصية بالموافقة على ما يتقاضاه عن تلك العمليات بما يتناسب مع أتعابه السنوية. وبالتالي لا يمكن القيام بهذه المهام إلا من خلال وجود أعضاء ذوي خبرة مالية داخل اللجنة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الخامس من البحث في صورته البديلة كما يلي .

الفرض الخامس: يؤثر وجود خبرة مالية لدى أعضاء لجنة المراجعة إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

2- 6 تنوع الجنس في لجنة المراجعة

تناول العديد من الدراسات أثر تنوع الجنس في مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مثل لجنة المراجعة، حيث يشير تنوع الجنس إلى وجود ذكور وإناث في مجالس الإدارة ولجانه. ويفترض بأن تنوع الجنس يجلب موارد هامة للجان مثل المعلومات، ورأس المال البشري، وشبكات العمل الخارجية، ومهارات تزيد من فهم أعمال السوق، والابتكار والإبداع مما يؤدي إلى تحسين أداء اللجان مثل المتابعة والتقرير (Burk 1997;Carter et al,2003). وقد أصبح تنوع الجنس خاصية هامة في لجنة المراجعة لتحسين أنظمة الحوكمة في الشركات (Bernardi et al.2002). وبعد تطور نظم الحوكمة في الشركات العالمية التى تبعت فشل الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى مثل إستراليا قامت الحكومات والهيئات المهنية بتمرير تشريعات وإصدار إرشادات لتحسين تنوع الجنس في لجان المراجعة واللجان الأخرى. وبرغم عدم وجود تشريع قانوني في مصر يتعلق بتنوع الجنس إلا أن دليل الحوكمة في بعض الدول مثل إستراليا قد أوصى بالإفصاح عن نسبة المرأة في مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وقد بين(2017)Appuhami & Tashakor أن تمثيل المرأة في مجالس الإدارة في الشركات الإسترالية أقل من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا.

وقد أشار العديد من الدراسات إلى أن تنوع الجنس في لجنة المراجعة يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تشجيع وتحسين الشفافية والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. إذ أن مجالس الإدارة واللجان التابعة لها، والتى تتمتع بالتنوع في الجنس يتحسن فيها مستوى الجدل والمناقشة في القضايا الشائكة والتى غالباً ما تكون أقل إهتماماً في مجالس الإدارة ولجانها التي يمثلها ذكور فقط (e.g.,Huse & Solberg 2006 ; Gul et al.2011) . بالإضافة إلى ذلك، فإن أسئلة الأعضاء من الإناث في لجان المراجعة تكون أكثر تميزاً من الأعضاء الذكور مما يحسن من فعالية الاتصال بين كافة الأعضاء (e.g.,Bilimoria & Wheeler 2000; Walt & Ingley 2003). كما أشار Gul et al.,(2011) إلى أن التنوع في الجنس يزيد من مقدرة مجلس الإدارة ولجانه على توفير إشراف أفضل لعملية الإفصاح وإعداد التقارير وتعزيز انتشار المعلومات بين المستثمرين. كما توصل Appuhami & Tashakor(2017) إلى أن لجنة المراجعة المكونة من ذكور وإناث تكون مناقشاتها أفضل فعالية مما يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

يرى الباحث أن تنوع الجنس في أعضاء لجنة المراجعة من ذكور وإناث يمكن أن يعطي تنوعاً في الأفكار والرؤى للمعوقات والمشكلات التى تواجه اللجنة مما يحسن من فعالية المتابعة في لجان المراجعة ويحسن من مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. ونظراً لعدم إهتمام معظم الباحثين بخاصية تنوع

الجنس في لجنة المراجعة إلا في إستراليا وكندا. وبالتالي يحاول الباحث إختبار أثر هذه الخاصية في لجان المراجعة في مصر ، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض السادس من البحث في صورته البديلة كما يلي:

الفرض السادس: يؤثر تنوع الجنس في لجنة المراجعة إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

2- 7 فعالية لجنة المراجعة

تناول العديد من الدراسات فعالية لجنة المراجعة، حيث تم قياس مدى فعالية لجنة المراجعة إما من خلال فعالية خاصية واحدة من خصائصها أو من خلال تكوين مؤشر من هذه الخصائص مجتمعة. إذ توصل Akhtaruddin & Haron(2010) إلى أن زيادة نسبة أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذين، وزيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية يؤديان إلى زيادة مستوى الإفصاح الإختياري. كما توصل Ferchuchi & Skanji(2017) إلى وجود تأثير إيجابي لزيادة نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري، بينما لم تجد الدراسة السابقة تأثيراً لكل من حجم لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضائها، وتكرار اجتماعاتها على مستوى الإفصاح الإختياري. ولم يتوصل Ali & Atan(2013) إلى وجود تأثير لاستقلال رئيس لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

ومن ناحية آخرى، فقد قام Habbash(2016) بتكوين مؤشر لقياس فعالية لجنة المراجعة، والذي يتكون من أربع خصائص للجنة المراجعة(استقلال اللجنة، الخبرة المالية، تكرار الاجتماعات، حجم اللجنة) ولكن لم تتوصل دراسته إلى وجود تأثير معنوي لفعالية لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات السعودية. بينما صمم Ika et al.,(2017) مؤشراً لقياس فعالية لجنة المراجعة، والذي يتكون من مجموعة من خصائص اللجنة(استقلال اللجنة، والخبرة المالية، وحجم اللجنة، وعدد الاجتماعات، وتقديم تقرير لمجلس الإدارة، مسئوليات الجنة). وقد توصلت الدراسة السابقة إلى وجود تأثير إيجابي لفعالية لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. ويرى الباحث أن العبرة ليس بوجود لجنة المراجعة بمكوناتها المختلفة ولكن الأهم هو فعالية هذه الخصائص مجمتعة وليس فعالية كل خاصية على حدة. وبالتالي يمكن للباحث إشتقاق الفرض السابع من البحث في صورته البديلة كما يلي:

الفرض السابع: تؤثر فعالية لجنة المراجعة إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

3- الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحقيق هدف البحث واختبار فروضه . وسيتم ذلك من خلال تناول مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر البيانات، وقياس متغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة، والأساليب والنماذج الإحصائية المستخدمة فى دراسة وتحليل نتائج الدراسة، وذلك على النحو التالى.

3-1 مجتمع الدراسة

يعتمد إختبار فروض البحث على تحليل التقارير السنوية لعينة من شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات ESG للسنوات الثلاث 2014 و2015 و2016.

3-2 عينة الدراسة

اعتمد الباحث على عينة حكمية من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات. وقد تم إختيار العينة استناداً لتوافر الشروط التالية:

1- أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ومدرجة بموشر المسئولية المصريESG.

2- ألا تكون من الشركات المستبعدة من المؤشر المصري لمسئولية الشركات خلال فترة الدراسة.

3- ألا تنتمي لقطاعي البنوك وشركات التأمين لما لهما من طبيعة، وظروف، وخصائص مختلفة.

4- أن تتوافر البيانات عن فترة الدراسة واللازمة لقياس متغيرات الدراسة.

وقد أسفرت تلك الشروط عن عينة تتكون من19 شركة بعدد 57 مشاهدة عن فترة ثلاث سنوات من عام 2014 إلى 2016 . وقد قام الباحث بإختيار فترة الدراسة بداية من عام 2014 ، والتى تم فيها إصدار أخر تعديل لمعايير التقرير عن المسئولية الاجتماعية للشركة GRI ،وانتهت فترة الدراسة عام 2016 نظراً لعدم إصدار مؤشر مسئولية الشركات عن عام 2017 حتى فترة إعداد هذا البحث. ويبين الجدول رقم (1) قطاعات الصناعة المختلفة التى شملتها عينة الدراسة.

جدول رقم (1)

توزيع مفردات العينة

القطاع	عدد المشاهدات	النسبة المئوية (تقريباً)
قطاع الاتصالات	6	%10.5
قطاع التشييد ومواد البناء	6	%10.5
قطاع العقارات	9	%15.8
قطاع الكيماويات	6	%10.5
قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية	12	%21
قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	6	%10.5
قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك	6	%10.5

قطاع الغاز والبترول	3	%5.2
قطاع الموارد الأساسية	3	%5.2
	57 مشاهدة	%100

3-3 مصادر البيانات

قام الباحث بالحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من واقع القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة بكتاب الإفصاح للخمسين شركة الأكثر نشاطاً الصادر عن بورصتى القاهرة والإسكندرية، وتقارير مجلس الإدارة. كما تم الحصول على بعض البيانات عن طريق المواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة وكذلك الموقع الإلكترونى لسوق الأوراق المالية (www.egyptse.com)، وموقع مباشر مصر (www.mubasher.info).

3-4 قياس متغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، ثم قياس أثر فعالية لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وسيتم عرض كيفية قياس متغيرات الدراسة(المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، والمتغيرات الرقابية) كما يلي:

أولا : المتغير التابع

يُمثل مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة CSRD المتغير التابع. ونظراً لعدم وجود إجماع على مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركة، بالإضافة إلى تعدد أبعاد أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركة، فقد تعددت الأساليب والطرق المستخدمة لقياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات(Galant & Cadez 2017) . وتُمثل المجموعة الأولى **مؤشرات السمعة** Reputation indices والتى تعتمد على تصنيف الوكالات المتخصصة مثل MSC KLD400، Fortune magazine، Dow jones، Vigeo، هذا إلى جانب وضع بعض الدول مؤشرات خاصة بها.وتتميز هذه المؤشرات بأنها متاحة وقابلة للمقارنة بين الشركات وبعضها.

وتمثل المجموعة الثانية **أسلوب تحليل المحتوى** Content analysis، حيث يتم فيه حصر الكلمات أو الجمل في التقارير السنوية للشركات، مع استخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا ذكر البند في التقارير أو القيمة (صفر) في حالة عدم ذكر البند في التقارير، ثم يتم تكوين مؤشر لمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات من مجموع هذه البنود. بينما تمثل المجموعة الثالثة **أسلوب الدراسات المسحية المعتمدة على قوائم الاستقصاء** Questionnaire-based survey، حيث يستخدم هذا الأسلوب عندما لايكون للشركة تصنيف لدى وكالات التصنيف أو عدم إتاحة التقارير المالية وغير المالية الخاصة بالشركة.

وتُمثل المجموعة الرابعة **أسلوب المقاييس ذات البعد الواحد** One dimensional measures، حيث يتم التركيز فيها على بعد واحد فقط للمسئولية الاجتماعية مثل **الإدارة البيئية**، والتى تتضمن أنشطة الرقابة على التلوث، واستراتيجية تخفيض الكربون، وتبنى معايير بيئية عالمية،....إلخ)

وسوف يعتمد الباحث على **أسلوب تحليل المحتوى** من خلال تصميم مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة وفقاً لدراسة Ellili & Nobanee(2017) مع الاسترشاد بمعايير الإفصاح وفقا GRI، ومعيار ISO 26000. ويتكون هذا المؤشر من 40 بنداً مقسمة إلى خمس مجموعات هي:

1- الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالبيئة (يشمل 8 بنود).

2- الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالمجتمع(يشمل 8 بنود).

3- الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالطاقة(يشمل بندين).

4- الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالعمال والموظفين(يشمل 16 بنداً).

5- الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالسلع والخدمات التى تقدمها الشركة(يشمل 6 بنود).

ويوضح الجدول رقم(2) البنود المكونة لمؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

جدول رقم (2)

البنود المكونة لمؤشر مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة

رقم البند	بنود الإفصاح	رقم البند	بنود الإفصاح
	أولاً: الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالبيئة		**رابعاً: الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالعمال والموظفين**
1	انبعاثات الهواء	1	برامج تطوير الموارد البشرية
2	تصريف المياة	2	المرافق التعليمية
3	التخلص من النفايات الصلبة	3	ترتيبات الصحة والسلامة
4	سياسة الشركة واهتمامها بالبيئة	4	المعاشات
5	معالجة النفايات السائلة	5	النوادي الترفيهية والمكتبات العامة
6	حملة مكافحة القمامة	6	رضا العملاء
7	برامج إستصلاح الاراضي وازالة الغابات	7	نخفيض أو منع الملوثات أو المخاطر في بيئة العمل
8	التحكم في التلوث الناتج عن الصناعة	8	تدريب العمالة من خلال البرامج
1	**ثانياً: الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالمجتمع** التبرعات للجمعيات الخيرية والفنون والرياضة	9	إنشاء مراكز التدريب
2	العلاقات بالسكان المحيطة بالشركة	10	مناقشة بشأن نظم إيواء الموظفين / وتمليك المنازل للموظفين
3	الرفاهية الاجتماعية	11	سياسات الأجور والمكافأت

4	الندوات والمؤتمرات	12	عدد الموظفين في الشركة
5	النقل والمقصف لأطفال الموظفين	13	توفير معلومات عن مؤهلات الموظفين المعينين
6	إنشاء المؤسسات التعليمية	14	توفير معلومات عن علاقة الشركة وإدارتها بالموظفين في محاولة لتحسين رضا الموظفين
7	إنشاءات طبية	15	رعاية المؤتمرات التعليمية والندوات والمعارض الفنية
8	الحدائق والمتنزهات	16	توفير معلومات عن استقرار العمال في وظائفهم ومستقبل الشركة
	ثالثاً: الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالطاقة		**خامساً: الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالسلع والخدمات التى تقدمها الشركة**
1	الحفاظ على الطاقة	1	المعلومات عن التطورات المرتبطة بمنتجات الشركة وطرق تغليفها
2	مناقشة مجهودات الشركة لتخفيض استهلاك الشركة من الطاقة	2	قيمة ونسبة نفقات البحوث والتطوير ومنافعها
		3	معلومات عن إنشاء مشروعات البحوث لتحسين منتجات الشركة
		4	توفير معلومات عن سلامة منتجات الشركة
		5	توفير معلومات عن جودة منتجات الشركة كما تعكسها الأسعار والحوافز المستلمة
		6	توفير معلومات عن تحسين جودة منتجات الشركة

ويتم قياس كل بند بمتغير وهمي يأخذ القيمة(1) إذا كان البند مفصحاً عنه، والقيمة (صفر) إذا كان البند غير مفصح عنه. وبالتالي يتم تكوين مؤشر لمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة من خلال إجمالي القيم التى تحصل عليها الشركة من خلال إفصاحها من هذه البنود عن المسئولية الاجتماعية.

ثانيا :المتغيرات المستقلة

تتمثل المتغيرات المستقلة في خصائص لجنة المراجعة وفعاليتها كما يتضح مما يلي:

1- حجم لجنة المراجعة AC size

تناول العديد من الدراسات أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، حيث توصل العديد من الدراسات إلى أن لجنة المراجعة التى يزيد عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء تُزيد فعالية لجنة المراجعة(e.g., Madi et al.2014; Appuhami & Tashakor 2017). وتقاس فعالية حجم لجنة المراجعة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد أعضاء لجنة المراجعة يزيد عن ثلاثة أعضاء ، والقيمة(صفر) بخلاف ذلك.

2- تكرار اجتماعات لجنة المراجعة AC meetings

توصل العديد من الدراسات إلى أن لجنة المراجعة التى تجتمع أكثر من أربع مرات سنوياً تزيد فعاليتها(e.g.,Li et al. 2012; Appuhami & Tashakor 2017). وتقاس فعالية اجتماعات لجنة المراجعة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة عن أربع اجتماعات سنوياً، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

3- استقلال لجنة المراجعة AC indep

وجد العديد من الدراسات أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين من خارج الشركة في لجنة المراجعة يزيد من فعاليتها (Mangena & Pike 2005 ; Pucheta-Martinez & De Fuentes 2007). وتقاس فعالية استقلال لجنة المراجعة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان أكثر من نصف عدد أعضاء لجنة المراجعة مستقلين، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

4- استقلال رئيس لجنة المراجعة AC chief

توصل العديد من الدراسات إلى أن استقلال رئيس لجنة المراجعة عن مجلس الإدارة يزيد من فعالية لجنة المراجعة(e.g.,Beasly & Saltrio 2001; Aldamen et al. 2012). وتقاس فعالية استقلال لجنة المراجعة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان رئيس لجنة المراجعة مستقلاً عن مجلس الإدارة، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

5- الخبرة المالية للجنة المراجعة AC expert

توصلت الدراسات إلى أن وجود أعضاء ذوي خبرة مالية ومحاسبية في لجنة المراجعة يزيد من فعاليتها (e.g., Mangena & Pike 2005; Kelton & Yang 2008). وتقاس فعالية الخبرة المالية للجنة المراجعة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان يوجد أكثر من عضو في لجنة المراجعة ذو خبرة مالية ومحاسبية ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

6- تنوع الجنس في لجنة المراجعة AC sex

إذ توصل بعض الدراسات إلى أن تنوع جنس أعضاء لجنة المراجعة من ذكور وإناث يزيد من فعالية لجنة المراجعة (e.g.,Gul et al. 2011; Appuhami & Tashakor 2017). ويقاس تنوع الجنس في لجنة المراجعة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان يوجد تنوع من الذكور والإناث في لجنة المراجعة، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

7- فعالية لجنة المراجعة AC index

تناول العديد من الدراسة فعالية لجنة المراجعة من خلال تكوين مؤشر من مجموعة خصائص لجنة المراجعة. ومن ناحية أخرى، فقد قام Habbash(2016) بتكوين مؤشر لقياس فعالية لجنة المراجعة يتكون من أربع خصائص للجنة المراجعة(استقلال اللجنة، والخبرة المالية، وتكرار الاجتماعات، وحجم اللجنة). بينما صمم Ika et al.,(2017) مؤشراً لقياس فعالية لجنة المراجعة يتكون من مجموعة من خصائص اللجنة (استقلال اللجنة، والخبرة المالية، وحجم اللجنة، وعدد الاجتماعات، وتقديم تقرير لمجلس الإدارة، ومسئوليات الجنة). وسيقوم الباحث بقياس فعالية لجنة المراجعة من خلال تكوين مؤشر يتضمن الخصائص السابقة للجنة المراجعة لإختبار الفرض السابع من البحث، وذلك وفقاً لدراسة Ika et al.,(2017) . ويوضح الجدول رقم(3) عناصر مؤشر لجنة المراجعة الفعالة.

جدول رقم (3)

البنود المكونة لمؤشر لجنة المراجعة الفعالة

الخاصية	طريقة القياس
حجم لجنة المراجعة AC size	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان عدد أعضاء لجنة المراجعة يزيد عن 3 ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
تكرار اجتماعات لجنة المراجعة AC meetings	متغير وهمي يأخذ القيمة(1) إذا كان عدد اجتماعات لجنة المراجعة يزيد عن أربع مرات في السنة ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
استقلال لجنة المراجعةAC indep	متغير وهمي يأخذ القمية (1) إذا كان أكثر من نصف عدد أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
استقلال رئيس لجنة المراجعة AC cheif	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان رئيس لجنة المراجعة مستقلا عن رئيس مجلس الإدارة ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
الخبرة المالية للجنة المراجعة AC expert	متغير وهمي يأخذ القمية (1) إذا كان يوجد أكثر من عضو بلجنة المراجعة ذو خبرة مالية أو محاسبية، و القيمة (صفر) بخلاف ذلك.
تنوع الجنس في لجنة المراجعة AC sex	متغير وهمي يأخذ القمية (1) إذا كان يوجد تنوع من الذكور والإناث في أعضاء لجنة المراجعة ، و القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

ثالثا: متغيرات الرقابة

اعتمد الباحث على مجموعة من متغيرات الرقابة، والتى تعتبر من أهم المتغيرات التى تم استخدامها من قبل العديد من الدراسات السابقة. وتتضمن هذه المتغيرات ما يلي:

1- **حجم الشركة SIZE** :اعتمد العديد من الدراسات التى تناولت العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة على حجم الشركة كمتغير رقابي (e.g.,Khan et al.2013; Bani-Khaled et al.2017;Wuttichindanon 2017). وقد تم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعى لأصول الشركة فى نهاية السنة .

2-**معدل الرفع المالي Leverage**: اعتمدت الدراسات السابقة التى تناولت العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة على معدل الرفع المالي كمتغير رقابي (e.g.,Appuhami & Tashakor 2017; Wuttichindanon 2017).وقد تم قياسه بنسبة إجمالى إلتزامات الشركة إلى إجمالي لأصولها فى نهاية السنة.

3- **مكتب المراجعة للشركة محل الدراسة Audit**: اعتمد العديد من الدراسات التى تناولت العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة على مكتب المراجعة الذي يقوم بمراجعة الشركة محل الدراسة (e.g., Wuttichindanon 2017;Bani-Khalid et al.2017). ويمثل مكتب المراجعة متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (1) إذا كان المكتب الذى يقوم بمراجعة الشركة مكتباً دولياً من بين الأربعة الكبار، والقيمة (صفر)

بخلاف ذلك.

4-**طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركةProfile:** اعتمد بعض الدراسات التى تناولت العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة على طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. وقد تم تقسيم الشركات إلى شركات ذات مستوى أعلى High-profile (وهي الشركات التى تنتمي إلى قطاعات البترول والتعدين والأثاث والسيارات والمنتجات الغذائية)، وشركات ذات مستوى منخفضLow-profile (وهي الشركات التي تنتمي إلى قطاعات البنوك والمنتجات الشخصية والمنزلية والمعدات الطبية) (e.g.,Sembiring 2005;Istaningsih 2015). وقد تم قياس هذا المتغير بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تنتمي للقطاع High-profile ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث حزمة برامج التحليل الإحصائى SPSS- بعد تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، وفروض البحث- فى تحليل البيانات التى تم تجمعيها عن مفردات العينة وإختبار فروض البحث. وقد تم استخدام الأساليب التالية:

1-إسلوب الإنحدار المتُعدد بطريقة المربعات الصغرى لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والتابعة، مع التأكد من مدى توافر شروط الإنحدار، والتي تتمثل في الخطية، واعتدالية توزيع البواقي من خلال إختبارى Kolmogorov-Smirnov وتجانس البواقي، واستقلال البواقي من خلال إختبار داربن واتسون. وسيتم إختبار مدى معنوية نموذج الإنحدار ككل اعتماداً على إحصائية إختبار F، وكذلك إختبار مدى معنوية معاملات الإنحدار باستخدام إختبارt (في ظل مستوى المعنوية المقبول 5% أو أقل Hair at al.2010))

2- أسلوب الارتباط الخطى البسيط اعتماداً على معامل ارتباط بيرسون لتحديد الارتباط بين متغيرات الدراسة. وسيتم الحكم على مدى معنوية إحصائية الإختبار في مستوى المعنوية المقبول سوف يكون 5% أو أقل.

3-الإحصاءات الوصفية والتي تشمل الوسط الحسابى لتحديد متوسط القيم لجميع متغيرات الدراسة، والإنحراف المعيارى لتحديد مدى التشتت أو إلانحراف لكل متغير عن وسطه الحسابى.

3-6 النماذج الإحصائية المستخدمة

يعتمد الباحث على نماذج الإنحدار المتعدد لإختبار أثر خصائص لجنة المراجعة وفعاليتها على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، والتي تشمل النماذج التالية :

$$CSRD_{jt}= \beta_0 + \beta_1 AC_size + \beta_2 SIZE+ \beta_3 Lev +\beta_4 Audit +\beta_5 Profile+ \varepsilon_{jt}. \quad (1)$$

$$CSRD_{jt}= \beta_0 + \beta_1 AC_meetings + \beta_2 SIZE+ \beta_3 Lev +\beta_4 Audit +\beta_5 Profile+ \varepsilon_{jt}. \quad (2)$$

$$CSRD_{jt}= \beta_0 + \beta_1 AC_indep + \beta_2 SIZE+ \beta_3 Lev +\beta_4 Audit +\beta_5 Profile+ \varepsilon_{jt}. \quad (3)$$

$CSRD_{jt}= \beta_0 + \beta_1$ AC cheif + β_2 SIZE+ β_3 Lev +β_4 Audit +β_5 Profile+ ε_{jt}. (4)

$CSRD_{jt}= \beta_0 + \beta_1$ AC expert + β_2 SIZE+ β_3 Lev +β_4 Audit +β_5 Profile+ ε_{jt}. (5)

$CSRD_{jt}= \beta_0 + \beta_1$ ACsex + β_2 SIZE+ β_3 Lev +β_4 Audit +β_5 Profile +ε_{jt}. (6)

$CSRD_{jt}= \beta_0 + \beta_1$ AC_size + β_2 AC_meetings++ β_3 AC_indep+ β_4 AC chief+ β_5 AC expert+ β_6 ACsex+ β_7 SIZE+ β_8 Lev +β_9 Audit +β_{10} Profile+ ε_{jt}. (7)

$CSRD_{jt}= \beta_0 + \beta_1$ AC index + β_2 SIZE+ β_3 Lev +β_4 Audit +β_5 Profile +ε_{jt}. (8)

حيث يمثل:

CSRDjt : مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة،

AC_size: حجم لجنة المراجعة،

AC_meetings: اجتماعات لجنة المراجعة،

AC_indep: استقلال لجنة المراجعة،

AC chief: استقلال رئيس لجنة المراجعة عن مجلس الإدارة،

AC expert: الخبرة المالية في لجنة المراجعة،

ACsex: تنوع الجنس في لجنة المراجعة،

AC index: مؤشر فعالية لجنة المراجعة،

SIZE: اللوغاريتم الطبيعي للأصول كمقياس لحجم الشركة،

Audit: مكتب المراجعة الذي يراجع الشركة،

Lev : معدل الرفع المالي،

Profile: القطاع الذي تنتمي له الشركة،

εjt : بواقي النموذج، **$\beta 1$ ،$\beta 2$ ، $\beta 3$ ،$\beta 4$ ،$\beta 5$ ،$\beta 6$ ،$\beta 7$ ،$\beta 8$ ،$\beta 9$ ،$\beta 10$** : معلمات النموذج.

3-7 نتائج إختبارات فروض البحث

يظهر الجدول رقم(4) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتى تبين أن خصائص لجنة المراجعة(حجم اللجنة**AC_size**، واجتماعات لجنة المراجعة**AC_**meetings ، واستقلال لجنة المراجعة **AC_indep**، **واستقلال رئيس لجنة المراجعة** AC chief، والخبرة المالية للجنة المراجعة t**AC_exper**، وتنوع الجنس في لجنة المراجعة x**AC_se**) هي متغيرات وهمية تأخذ القيمة (1) أو القيمة(صفر). وقد بلغ متوسط درجات مؤشر فعالية لجنة المراجعة**index**_AC 3.45، حيث كان الحد الأعلى (6) بينما كان الحد

الأدنى(1). كما بلغ متوسط مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة CSRD_index 27.14 وأن أعلى قيمة بلغت(35) وأدنى قيمة(19). كما يوضح الجدول أن متوسط حجم الشركة size كان 19.25 وأن هناك فرقاً بين أعلى حجم للشركة 23.39، وأقل حجم للشركة15.71، والذي يرجع لتعدد قطاعات الشركات في العينة، وقد بلغ الإنحراف المعياري لحجم الشركة 1.55 فقط. بينما بلغ متوسط الرفع الماليlev 33.9% وأن هناك فرقاً كبيراً بين أعلى معدل 68% وأقل معدل 4%، لذلك بلغ الإنحراف المعياري20.1%، ويرجع ذلك إلى تعدد قطاعات الشركات في عينة الدراسة.

جدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعيارى	الحد الأعلى	الحد الأدنى
AC_size	.65	.48	1	0
AC_meetings	.60	.49	1	0
AC_indep	.53	.50	1	0
AC chief	.73	.44	1	0
AC expert	.67	.47	1	0
AC sex	.26	.44	1	0
AC_index	3.45	1.71	6	1
CSRD_index	27.14	3.80	35	19
SIZE	19.25	1.55	23.39	15.71
lev	%%33.9	%20	%68	%4
audit	.61	.49	1	0
profile	.26	.44	1	0

(*) عدد المشاهدات 57 مشاهدة

ويوضح الجدول رقم (5) بعض الإحصاءات الوصفية التكرارية، حيث يتضح من الجدول أن 66.7% من المشاهدات لديها لجنة مراجعة عدد أعضائها يزيد عن ثلاثة أعضاء. كما يظهر الجدول أن 59.6% من المشاهدات يزيد عدد اجتماعات لجنة المراجعة فيها عن أربع مرات سنوياً. ويوضح الجدول أيضا أن52.6%من المشاهدات بها نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة أكثر من 50% من الأعضاء. كما يبين الجدول أن 73.7% من المشاهدات يكون فيها رئيس لجنة المراجعة مستقلاً عن مجلس الإدارة وعن المدير التنفيذى العام. ويظهر الجدول أيضا أن 66.7% من المشاهدات لديها أكثر من عضو في لجنة المراجعة من ذوي خبرة مالية ومحاسبية. كما يوضح الجدول أيضا أن 26.3% فقط من المشاهدات لديها تنوع من الذكور والإناث في لجنة المراجعة.

جدول رقم (5)

بعض الإحصاءات الوصفية التكرارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد أعضاء لجنة المراجعة أكثر من 3 أعضاء		عدد أعضاء لجنة المراجعة 3 أعضاء	
AC_size	العدد	38	العدد	19
	النسبة	%66.7	النسبة	%33.3
المتغير	عدد اجتماعات لجنة المراجعة أكثر من 4 مرات سنوياً		عدد مرات لجنة المراجعة 4 مرات سنوياً فأقل	
AC_meetings	العدد	34	العدد	23
	النسبة	59.6%	النسبة	40.4%
المتغير	وجود أعضاء مستقلون في لجنة المراجعة أكثر من 50%		وجود أعضاء مستقلون في لجنة المراجعة 50% فأقل	
AC_indep	العدد	30	العدد	27
	النسبة	52.6%	النسبة	47.4%
المتغير	استقلال رئيس لجنة المراجعة عن رئيس مجلس الإدارة		عدم استقلال رئيس لجنة المراجعة عن رئيس مجلس الإدارة	
AC chief	العدد	42	العدد	15
	النسبة	73.7%	النسبة	26.3%
المتغير	وجود أعضاء ذوي خبرة مالية ومحاسبية في لجنة المراجعة		عدم وجود أعضاء ذوي خبرة مالية ومحاسبية في لجنة المراجعة	
AC expert	العدد	38	العدد	19
	النسبة	66.7%	النسبة	33.3%
المتغير	وجود أعضاء في لجنة المراجعة ذكور وإناث		وجود أعضاء في لجنة المراجعة ذكور فقط	
AC sex	العدد	15	العدد	42
	النسبة	26.3%	النسبة	73.7%

(*) عدد المشاهدات 57 مشاهدة

ويظهر الجدول رقم (6) معاملات ارتباط بيرسون الخاصة بعلاقة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة وبعضها البعض. إذ يوضح الجدول وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين كل من حجم لجنة المراجعة ACsize ، واستقلال لجنة المراجعةACindep، واستقلال رئيس لجنة المراجعةACcheif، والخبرة المالية للجنة المراجعةACexpert، ومعدل الرفع المالي lev، ومكتب المراجعة الدوليaudit، والقطاع الذي تنتمي له الشركة profile من ناحية، ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركةCSRDمن ناحية أخرى. كما يظهر الجدول أيضا أن معظم علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتي تمثل خصائص لجنة المراجعة كانت ايجابية وتتراوح قوة هذه العلاقات بين الضعيفة والمتوسطة.

جدول رقم (6)

معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

profile	audit	lev	size	CSRD_index	ACsex	ACexpert	ACcheif	ACindep	ACmeetings	ACsize	المتغير
.00	.204	.004	.123	.263**	.169	.526**	.085	.398*	.556**	1	AC_size
.085	.082	.021	-.193	.239	.085	.708*	.158	.366**	1		AC_meetings
.008	.042	.086	-.070	.324*	.008	.298*	.071	1			AC_indep
.267*	.099	.159	-.087	.286*	-.186	.000	1				AC_cheif
.000	.127	.051	-.069	.342**	.085	1					AC_expert
.005	.065	-.199	.268*	.062	1						AC_sex
.505**	.363**	.377**	.100	1							CSRD_index

عدد المشاهدات 57مشاهدة ، (**)معنوية عند 1%أو أقل ، (*) معنوية عند 5%أو أقل

وقد قام الباحث أيضا بالتأكد مما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتى خطي بين المتغيرات المستقلة من خلال إجراء تحليلين آخرين كما يظهر بالجدول رقم (7). إذ يتضح من الجدول عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي حيث أن معامل VIF لا يزيد عن 10 ومعامل TOL لا يقل عن 0.10.

جدول رقم (7)

إختبار مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتى خطى بين المتغيرات المستقلة

VIF	TOL	المتغير
1.89	.559	AC_size
2.807	.356	AC_meetings
1.189	.841	AC_indep
1.183	.846	AC_cheif
2.249	.445	AC_expert
1.189	.841	AC_sex

ويظهر الجدول رقم (8) نتائج تحليل الإنحدار الخاصة بإختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. ففي النموذج رقم(1)من الجدول تم إختبار أثر **حجم لجنة المراجعة AC_size** على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وقد إتضح للباحث أن معامل الإنحدار لحجم لجنة المراجعة كان موجباً ولكنه غير معنوي(β=1.471، P > 5%)، بما يشير إلي عدم وجود تأثير لزيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وبالتالي **عدم قبول الفرض الأول للبحث.** وتتفق هذه النتيجة مع دراستا Mangena & Pike (2005)،

و(2014)Ramahan واللتان توصلتا إلى عدم وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري.

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار للمتغير التابع (CSRD index) على كل متغير مستقل على حدة ومتغيرات الرقابة

النماذج		النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)	النموذج (5)	النموذج (6)
المتغيرات		AC_size	AC_meetings	AC_indep	AC chief	AC expert	AC sex
المتغيرات المستقلة	cof	1.471	1.913	2.318	1.407	2.537	.290
	sig	.100	.024	.004	.145	.003	.769
المتغيرات الرقابية Size	cof	.577	.792	.674	.672	.687	.631
	sig	.052	.008	.016	.024	.014	.040
lev	cof	5.242	6.308	4.998	5.642	5.226	5.732
	sig	.055	.019	.053	.040	.042	.043
audit	cof	1.866	2.069	2.061	2.130	1.838	2.168
	sig	.036	.016	.013	.016	.026	.016
profile	cof	2.793	2.385	2.826	2.292	2.852	2.615
	sig	.018	.037	.011	.055	.10	.030
معامل التحديد المعدل R^2		37.2%	40.1%	43.9%	36.5%	44.5%	33.9%
إحصائية F		7.637	8.510	9.775	7.432	9.976	6.735
مستوى معنوية النموذج ككل		.000	.000	.000	.000	.000	.000

عدد المشاهدات 57مشاهدة

ويعرض نموذج الإنحدار رقم(2) بالجدول رقم (8) أثر **تكرار اجتماعات لجنة المراجعة AC meetings** على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. إذ تبين للباحث أن معامل الإنحدار لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة كان موجباً ومعنوياً(β=1.913، P < 5%) ، بما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وبالتالي **قبول الفرض الثاني للبحث.** وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Li et al.,(2012) بوجود تأثير إيجابي لتكرار اجتماعات

لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. كما يتفق هذا مع ما توصل إليه (Kelton & Yang(2008 من أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر إيجابياً على مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت.

ويبين النموذج رقم(3) بالجدول رقم (8) أثر **استقلال لجنة المراجعة AC indep** على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. ويظهر الجدول السابق أن معامل الإنحدار لاستقلال لجنة المراجعة كان موجبا ومعنوياً(β=2.318، P < 5%)، بما يشير إلى وجود تأثير إيجابي لزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وبالتالي **قبول الفرض الثالث من البحث**. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(2007)Mangena & Tauringana بأن هناك تأثير إيجابي لاستقلال لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات البريطانية. كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع كل من دراسة (2014),.Madi et al، ودراسة (2017)Appuhami & Tashakor، واللتان طبقتا ذلك على الشركات الماليزية والإسترالية على التوالي.

ويظهر النموذج رقم(4) بالجدول رقم (8) أثر **استقلال رئيس لجنة المراجعة AC chief** على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وقد تبين للباحث أن معامل الإنحدار لاستقلال رئيس لجنة المراجعة كان موجباً ولكنه غير معنوي (β=1.407، P > 5%)، بما يشير إلى عدم وجود تأثير لاستقلال رئيس لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وبالتالي **عدم قبول الفرض الرابع للبحث.** وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (2017) Appuhami & Tashakor، والتي أجريت على عينة من الشركات الإسترالية.

ويوضح النموذج رقم(5) بالجدول السابق أثر **وجود خبرة مالية أو محاسبية في لجنة المراجعة AC expert** على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وقد أوضحت النتائج أن معامل الإنحدار لوجود خبرة مالية أو محاسبية في لجنة المراجعة كان موجباً ومعنوياً(β=2.537، P < 5%)، بما يشير إلى وجود تأثير لوجود خبرة مالية أو محاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وبالتالي **قبول الفرض الخامس للبحث.** وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Mangena & Pike(2005) من أن هناك تأثير إيجابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. كما تتفق أيضا مع ما توصلت إليه دراسة Kelton & Yang(2008) من أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة ترتبط بزيادة مستوى الإفصاح عبر الإنترنت.

ويظهر النموذج رقم(6) بالجدول السابق أثر **تنوع الجنس في لجنة المراجعة AC sex** على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وقد تبين للباحث أن معامل الإنحدار لوجود ذكور وإناث في لجنة المراجعة كان موجباً وغيرمعنوي(β=0.290، P > 5%) ، بما يشير إلى عدم وجود تأثير لنوع الجنس في لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وبالتالي **عدم قبول الفرض السادس للبحث.** ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (2011),.Gul et al من أن التنوع في الجنس يزيد من مقدرة مجلس الإدارة

ولجانه على توفير إشراف أفضل لعملية الإفصاح وتعزيز انتشار المعلومات بين المستثمرين. كما لا يتفق أيضا مع دراسة Appuhami & Tashakor(2017) من أن لجنة المراجعة المكونة من ذكور وإناث تكون مناقشتهم أفضل جودة مما يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الخبرة المالية للجنة المراجعة**AC expert** ، واستقلال لجنة المراجعة **AC_indep**، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة**AC_meetings** يمثلون أهم ثلاث خصائص للجنة المراجعة من حيث تأثيرها على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، حيث إتضح من معامل التحديد المعدل R^2 أن الخبرة المالية للجنة المراجعة، واستقلال لجنة المراجعة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة، ومتغيرات الرقابة يفسرون على التوالي 44.5%، 43.9%، 40.1% من التغير في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

جدول (9)

نتائج تحليل الانحدار للمتغير التابع (CSRD index)على المتغيرات المستقلة مجتمعة ومتغيرات الرقابة

النموذج	خصائص لجنة المراجعة مجتمعة(نموذج 7)		خاصيتي الخبرة المالية، واستقلال اللجنة	
المتغيرات	cof	sig	cof	sig
AC_size	−.263	.801		
AC_meetings	−.674	.591		
AC_indep	1.835	.026	1.778	.023
AC_chief	1.473	.109		
AC_expert	2.585	.031	1.988	.017
AC_sex	.320	.725		
size	.675	.024	.698	.009
lev	4.714	.072	4.838	.050
Audit	1.763	.033	1.820	.022
profile	2.648	.020	2.943	.006
معامل التحديد المعدل R^2	%47.7		%49	
إحصائية F	6.117		9.959	
مستوى معنوية النموذج ككل	.000		.000	

ويظهر الجدول رقم (9) نتائج تحليل الإنحدار(نموذج رقم 7) لإختبار أثر خصائص لجنة المراجعة مجتمعة في نموذج إنحدار واحد على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الخبرة المالية للجنة المراجعة **AC_expert**(β=2.585، P < 5%)، واستقلال لجنة المراجعة **AC_indep** (β=1.835، P < 5%) ، بينما لم يجد الباحث تأثيراً معنوياً لكل من حجم لجنة المراجعة AC_size، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة AC_meetings ، واستقلال رئيس لجنة المراجعة AC_chief، وتنوع الجنس في لجنة المراجعة AC_sex. وهي نفس النتائج التى توصل إليها الباحث

عند إختباره لأثر خصائص لجنة المراجعة كل على حدة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، ولكن مع وجود إختلاف واحد فيما يخص تكرار اجتماعات لجنة المراجعة AC_meetings، والذي كان له تأثير معنوي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة عند إختبار هذه الخاصية بشكل منفرد (نموذج رقم 5)، بينما كان تأثيره غير معنوي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة عند إختبار هذه الخاصية ضمن كل خصائص لجنة المراجعة(نموذج رقم7). ويرى الباحث أن السبب في ذلك يمكن أن يرجع إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة قد يصبح متغيراً غير مؤثر عند وجود جميع خصائص لجنة المراجعة مجتمعة، حيث أن خاصيتي الخبرة المالية للجنة المراجعة، واستقلالها هما الأكثر تاثيراً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. والدليل على ذلك هو أن معامل التحديد المعدل R^2 قد بلغ لكل الخصائص مجمتعة ومتغيرات الرقابة 47.7% كما يتضح من الجدول رقم (9)، بينما بلغ معامل التحديد المعدل R^2 لخاصيتي الخبرة المالية، واستقلال لجنة المراجعة معاً ومتغيرات الرقابة 49% في نفس الجدول.

جدول (10)

نتائج تحليل الانحدار للمتغير التابع (CSRD index)على درجة فعالية لجنة المراجعة ومتغيرات الرقابة

المتغيرات	cof	sig
AC_index	.808	.001
size	.643	.017
lev	5.584	.026
Audit	1.705	.034
profile	2.453	.022
معامل التحديد المعدل R^2	%47.7	
إحصائية F	11.20	
مستوى معنوية النموذج ككل	.000	

ويظهر الجدول رقم (10) نتائج إختبار أثر **درجة فعالية لجنة المراجعة AC index** والتى تم قياسها من خلال تكوين مؤشر من كل خصائص لجنة المراجعة الفعالة، وذلك على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. وقد تبين للباحث أن معامل الإنحدار لمؤشر فعالية لجنة المراجعة كان موجباً ومعنوياً(β=0.808، P < 5%)، بما يشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لوجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وبالتالي **قبول الفرض السابع للبحث**. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Ika et al.,(2017)، والتى قام مؤلفوها بتصميم مؤشر لقياس درجة فعالية لجنة المراجعة يشمل الخصائص الست للجنة المراجعة (استقلال اللجنة، والخبرة المالية، وحجم اللجنة، وعدد الاجتماعات، وتقديم تقرير لمجلس الإدارة، ومسئوليات الجنة)، حيث توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لفعالية لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. ويظهر الجدول السابق أن معامل التحديد المعدلR^2 قد بلغ 47.7% بما يدل على أن درجة فعالية لجنة المراجعة والمتغيرات الرقابية يفسرون هذه النسبة من التغير في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

كما قام الباحث بتصميم مؤشر رباعي لفعالية لجنة المراجعة يقتصر على حجم لجنة المراجعة، والخبرة المالية لها، واستقلالها، واستقلال رئيس لجنة المراجعة، مع استبعاد خاصيتي تنوع الجنس، وتكرار اجتماعات اللجنة. وقد توصل الباحث إلى زيادة المقدرة التفسيرية لهذا المؤشر ومتغيرات الرقابة ليصل معامل التحديد المعدل إلى 49.2%.

أما فيما يتعلق **بمتغيرات الرقابة**، فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة size ، ومعدل الرفع الماليlev، ومكتب المراجعة Audit، والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة Profile على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة . ويتفق ذلك مع العديد من الدراسات (e.g.,Sembiring 2005;Istaningsih 2015; Wuttichindanon 2017;Bani-Khalid et al.2017).

4- خلاصة البحث وتوصياته

إهتم الباحث في هذه الدراسة بإختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفعاليتها كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة، وذلك بالتطبيق على عينة من 19 شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ومدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات، وذلك عن الفترة من 2014 إلى 2016.

وقد تبين للباحث أن هناك تزايداً في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الإفصاح في ظل إصدار تقرير الإستدامة GRI 4، والذي أسترشد به العديد من الشركات. فقد ساهم المؤشر المصري لمسئولية الشركات في تحفيز معظم الشركات على القيام بمسئولياتها الاجتماعية والإفصاح عنها. كما تبين للباحث أهمية لجنة المراجعة في زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وذلك من خلال قيامها بمساعدة مجلس الإدارة في العديد من الأمور والتى من بينها دراسة نظام الرقابة الداخلية، والقوائم المالية وغير ذلك من المهام. وقد توصل الباحث أيضا إلى أن أهم خصائص فعالية لجنة المراجعة تأثيراً هي الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضائها، يليها استقلال أعضائها، ثم مدي تكرار اجتماعاتها. بينما لم يجد الباحث تأثيراً لكل من حجم لجنة المراجعة، واستقلال رئيس لجنة المراجعة عن رئيس مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء لجنة المراجعة من ذكور وإناث على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة.

ويوصي الباحث بضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركة من خلال أدوات الإفصاح والتي وردت بدليل حوكمة الشركات المصري عام 2016. بالإضافة إلى ضرورة زيادة درجة ومحتوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة بما يتلاءم مع مبادرة التقارير العالميةGRI. كما يوصي الباحث أيضا بقيام البورصة المصرية بوضع

شروط تقضي بقيام الشركات الراغبة في القيد بها أن تقدم تقريراً سنوياً عن مسئوليتها الاجتماعية على أن يكون لمراقب الحسابات رأياً في مدى دقة المعلومات الواردة به.

ويرى الباحث أن هناك الكثير من التوجهات البحثية المستقبلية والتي يستطيع الباحثون من خلالها إجراء المزيد من البحوث. إذ يمكن دراسة أثر الدور التفاعلي بين لجنة المراجعة ولجنة المخاطر على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة. كما يمكن أيضا دراسة أثر التعاون بين المراجع الداخلي ومراقب الحسابات على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. ويمكن دراسة أيضا أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة على كفاءة سوق الدين.

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية

– خليل،على محمود مصطفى ، وإبراهيم، منى مغربي محمد (2013)." قياس الأثر التفاعلي للمحتوى المعلوماتي لتقرير المسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح المحاسبية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات: دراسة تطبيقية".***مجلة المحاسبة المصرية– كلية التجارة جامعة القاهرة***. العدد الثالث،ص 497–561.

– مَركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية(2016) ."الدليل المصري لحوكمة الشركات". ***منشور في*** ***http://www.eiod.org***:. الإصدار الثالث،1–48.

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Agrawal, A., & S. Chadha. (2005).Corporate governance and accounting scandals. *The Journal of Law and Economics*, *48*(2): 371-406.

- Akhtaruddin, M., & H. Haron. (2010). Board ownership, audit committees' effectiveness and corporate voluntary disclosures. *Asian Review of Accounting*, *18*(1): 68-82.

- Aldamen, H., K. Duncan., S. Kelly., R. McNamara, & S. Nagel. (2012). Audit committee characteristics and firm performance during the global financial crisis. *Accounting & Finance*, *52*(4): 971-1000.

- Ali, M. M., & R. H. Atan. (2013). The relationship between corporate governance and corporate social responsibility disclosure: a case of high malaysian sustainability companies and global sustainability companies. *South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law*, 3(1):39-48.

-Andersen, A. (1998). Global best practices for audit committees. *Chicago, IL: Arthur Andersen*.

- Appuhami, R., & S. Tashakor. (2017). The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms. *Australian Accounting Review*, *27*(4): 400-420.

- Ball, A., D. L. Owen., & R. Gray.(2000). External transparency or internal capture? The role of third-party statements in adding value to corporate environmental reports. *Business strategy and the environment*, *9*(1): 1-23.

- Bani-Khalid,T., K. Reza, & H. Aminu. (2017). The Impact of Corporate Characteristics on Social and Environmental Disclosure (CSED): The Case of Jordan, *Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice*, DOI: 10.5171/2017. 369352.

- Beasley, M. S., & S. E. Salterio. (2001).The relationship between board characteristics and voluntary improvements in audit committee composition and experience. *Contemporary Accounting Research*, *18*(4): 539-570.
- Bédard, J., D. Coulombe, & L. Courteau.(2008). Audit committee, underpricing of IPOs, and accuracy of management earnings forecasts. *Corporate Governance: An International Review*, *16*(6): 519-535.
-Bedard, J., S. M. Chtourou, & L. Courteau. (2004). The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *23*(2): 13-35.
- Bernardi, R. A., D. F. Bean, & K. M. Weippert. (2002). Signaling gender diversity through annual report pictures: A research note on image management. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, *15*(4): 609-616.
- Bilimoria, D., & J. V. Wheeler. (2000). Women corporate directors: Current research and future directions. *Women in management: Current research issues*, *2*(10):138-163.
-Brown, N., & C. Deegan.(1998). The public disclosure of environmental performance information—a dual test of media agenda setting theory and legitimacy theory. *Accounting and business research*, *29*(1): 21-41.
- Burke, R. J. (1997). Women directors: selection, acceptance and benefits of board membership. *Corporate Governance: An International Review*, *5*(3): 118-125.
- Carter, D. A., , B. J.Simkins, & W. G. Simpson.(2003).Corporate governance, board diversity, and firm value. *Financial review*, *38*(1): 33-53.
-Chen, L., A. Feldmann, & O. Tang. (2015). The relationship between disclosures of corporate social performance and financial performance: Evidences from GRI reports in manufacturing industry. *International Journal of Production Economics*, 170: 445–456. https://doi.org/10.1016/j.ijpe.2015.04.004.
-Cheng, B., I.Ioannou, & G. Serafeim. (2014). Corporate social responsibility and access to finance. *Strategic Management Journal*, *35*(1): 1-23.
-Choi, B. B., D.Lee, & Y. Park. (2013). Corporate social responsibility, corporate governance and earnings quality: Evidence from Korea. *Corporate Governance: An International Review*, *21*(5):447-467.

- Cornett, M. M., J. J. McNutt, & H. Tehranian.(2009).Corporate governance and earnings management at large US bank holding companies. *Journal of Corporate finance*, *15*(4): 412-430.
- DeFond, M. L., & J. R. Francis. (2005). Audit research after sarbanes-oxley. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *24*(s-1): 5-30.
-Dhaliwal, D. S., S. Radhakrishnan., A. Tsang, & Y. G. Yang.(2012).Nonfinancial disclosure and analyst forecast accuracy: International evidence on corporate social responsibility disclosure. *The Accounting Review*, *87*(3). 723-759.
-Dhaliwal, D., O. Z. Li., A. Tsang, & Y. G. Yang.(2014).Corporate social responsibility disclosure and the cost of equity capital: The roles of stakeholder orientation and financial transparency. *Journal of Accounting and Public Policy*, *33*(4), 328-355.
- Dhaliwal, D., O. Z. Li., A.Tsang, & Y. G. Yang.(2014).Corporate social responsibility disclosure and the cost of equity capital: The roles of stakeholder orientation and financial transparency. *Journal of Accounting and Public Policy*, *33*(4): 328-355.
- Ellili, N., & H. Nobanee. (2017). Degree of Corporate Social Responsibility Disclosure and Its Impact on Banking Performance. https://ssrn.com/abstract=2971482.
- Ferchichi, J & M. Skanji.(2017) Audit Committee and Board Effectiveness against Voluntary Disclosure in the Pre and Post Enactment of the Tunisian Central Bank Circular n°2011-06 of Good Governance Practices. *International Research Journal of Finance and Economics,*159:27-45.
- Freeman, R. E. (1994). The politics of stakeholder theory: Some future directions. *Business ethics quarterly*: 409-421.
- Galant, A., & S. Cadez,.(2017).Corporate social responsibility and financial performance relationship: a review of measurement approaches. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, *30*(1): 676-693.
- García-Sánchez, I. M., J. V. Frias-Aceituno, & R. Garcia-Rubio. (2012). Determining factors of audit committee attributes: Evidence from Spain. *International Journal of Auditing*, *16*(2): 184-213.
- Gray, R., R. Kouhy, & S. Lavers. (1995). Corporate social and environmental reporting: a review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 8(2): 47-77.

- Gul, F. A., B. Srinidhi, & A. C. Ng. (2011). Does board gender diversity improve the informativeness of stock prices?. *Journal of Accounting and Economics*, *51*(3): 314-338.
- Habbash, M. (2016). Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: Evidence from Saudi Arabia. *Journal of Economic and Social Development*, *3(*1):86-103.
- Hair, J. F., W. C, Black., B. J. Babin, and R. E. Anderson. (2010). Multivariate data analysis**.** ***Pearson Prentice Hall*****.** 7th Edition.
- Huse, M., & A. Grethe Solberg.(2006). Gender-related boardroom dynamics: How Scandinavian women make and can make contributions on corporate boards. *Women in Management Review*, *21*(2):113-130.
- Ika, S. R., T. Dwiwinarno, & A. K. Widagdo. (2017).Corporate social responsibility and corporate governance in Indonesian public listed companies. *In SHS Web of Conferences* (Vol. 34). EDP Sciences.
- Istianingsih(2015*).* Impact of firm characteristics on csr disclosure: evidence from indonesia stock exchange. *I J A B E R,* Vol. 13, No. 6 : 4265-4281*.*
- Jamali, D., A. M. Safieddine, & M. Rabbath.(2008). Corporate governance and corporate social responsibility synergies and interrelationships. *Corporate Governance: An International Review*, *16*(5): 443-459.
-Jensen, M. C. (1993). The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems. *the Journal of Finance*, *48*(3): 831-880.
- Jensen, M. C., & W. H. Meckling. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4): 305-360.
-Juhmani, O. (2014). Determinants of corporate social and environmental disclosure on websites: The case of Bahrain. *Universal Journal of Accounting and Finance*, *2*(4). 77-87.
-Kabir, H., & D. M. Akinnusi.(2012). Corporate social and environmental accounting information reporting practices in Swaziland. *Social Responsibility Journal*, *8*(2): 156-173.
-Karamanou, I., & N. Vafeas. (2005). The association between corporate boards, audit committees, and management earnings forecasts: An empirical analysis. *Journal of Accounting research*, *43*(3): 453-486.

-Kelton, A. S., & Y. W. Yang. (2008).The impact of corporate governance on Internet financial reporting. *Journal of accounting and Public Policy*, *27*(1): 62-87.

- Khan, A., M. B. Muttakin, & J. Siddiqui.(2013).Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: Evidence from an emerging economy. *Journal of business ethics*, *114*(2): 207-223.

-Kolk, A., & J. Pinkse.(2010).The integration of corporate governance in corporate social responsibility disclosures. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *17*(1): 15-26.

-Li, J., M. Mangena, & R. Pike.(2012).The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, *44*(2): 98-110.

-Li, X., & H. I. Yang.(2015).Mandatory financial reporting and voluntary disclosure: The effect of mandatory IFRS adoption on management forecasts. *The Accounting Review*, *91*(3): 933-953.

- Madi, H. K., Z. Ishak, & N. A. A. Manaf.(2014).The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. *Procedia-social and behavioral sciences*, *164*: 486-492.

- Mangena, M., & R. Pike.(2005).The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures. *Accounting and Business Research*, *35*(4): 327-349.

-Mohd Ghazali, N. A. (2007). Ownership structure and corporate social responsibility disclosure: some Malaysian evidence. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, *7*(3): 251-266.

- Myers, S. C., & N. S. Majluf. (1984). Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have. *Journal of financial economics,* 13(2): 187-221.

- Pucheta-Martínez, M. C., & C. De Fuentes.(2007).The impact of audit committee characteristics on the enhancement of the quality of financial reporting: An empirical study in the Spanish context. *Corporate Governance: An International Review*, *15*(6): 1394-1412.

- Ramadhan, S.(2014). Board Composition, Audit Committees, Ownership Structure and Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain. *Research Journal of Finance and Accounting*, *5*(2): 124-138.

-Roberts, P. W., & G. R. Dowling.(2002).Corporate reputation and sustained superior financial performance. *Strategic management journal*, *23*(12): 1077-1093.

- Saleh, M. (2009). Corporate social responsibility disclosure in an emerging market: A longitudinal analysis approach. *International Business Research*, *2*(1): 131-141.
-Setiany, E., S. Hartoko., D. Suhardjanto, & S. Honggowati.(2017).Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure. *Review of Integrative Business and Economics Research*, *6*(3): 239-253.
- Verriest, A., A. Gaeremynck, & D. B. Thornton.(2013).The impact of corporate governance on IFRS adoption choices. *European accounting review*, *22*(1): 39-77.
- Walt, N., & C. Ingley.(2003). Board dynamics and the influence of professional background, gender and ethnic diversity of directors. *Corporate Governance: An International Review*, *11*(3): 218-234.
- Wuttichindanon, S. (2017).Corporate social responsibility disclosure—choices of report and its determinants: Empirical evidence from firms listed on the Stock Exchange of Thailand. *Kasetsart Journal of Social Sciences*, *38*(2):156-162.
-Yaftian, A., V. Wise., K. Cooper, & S. Mirshekary.(2013).Corporate social reporting preferences in a developing country: Evidence from Iran. *Problems and Perspectives in Management*, 11 (1): 50-58.
- Yang, J. S., & J. Krishnan.(2005).Audit committees and quarterly earnings management. *International journal of auditing*, 9(3): 201-219.